الأردن «مرتاب» في التحركات «الإيرانية» ولا يرى في أولمرت «شريكا حقيقيا» ويخشى دفع ثمن فروقات حساب الفوضى الأمريكية «الخلاقة»

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام بدارين:

ايران على كل لسان فصيح او قلق او مهتم بالشأن السياسي في الاردن هذه الايام فقد اصبح الحديث عن طموحات الايرانيين وصفقتهم مع الامريكيين واخطارهم المفترضة القاسم المشترك الاعظم للسياسيين والنخب ليس في المجالسات الرسمية المهمة فقط ولكن في مجالسات الاعلاميين واحيانا المواطنين العاديين.

وعند ازمة اسلحة حماس الاخيرة مع الحكومة الاردنية ارتفعت حدة التحليل والاستعراض تحت عنوان الملف الايراني، فالاردنيون في المستوى الرسمي يخشون في الواقع وخلافا لما يقوله الكاتب البارز طارق المصاروة قلقون من برنامج (الفوضى الخلاقة) الذي يتحدث عنه المحترفون في واشنطن بين الحين والاخر وما يفهم في السياق وتحديدا من سكان الطبقات العليا في مجتمع عمان هو ان هذه العاصمة تخشى ان تتضرر او يلحق بها الاذى او تتقلص هوامش المناورة امامها او ان تضطر لدفع فروقات الحساب اذا استمر مسلسل الفوضى الخلاقة الامريكي.

وعليه تراقب عمان بحرص واهتمام بالغين كل صغيرة او كبيرة لها علاقة بحركة ايران في المنطقة واستقبالها خلال الاسابيع الاخيرة لمسؤولين ايرانيين ثم لحلفائهم من السوريين لا يبدد مظاهر ومؤشرات القلق والمخاوف، فامريكا في الوجدان السياسي الاردني غارقة في الفوضى الخلاقة فهي وعلى حد تشبيه مسؤول بارز تحدث لـ«القدس العربي» اشبه بسفينة عملاقة تمشي في البحر في طابقها الاول ثمة شخص يمارس الحب وفي طابقها السفلي هناك من يبدل اطارات كوشوك وفي الطابق الثاني ثمة من يرقص او يحتفل وبالنتيجة لا احد في سفينة الادارة الامريكية يعرف ما الذي يفعله الاخر ولا احد يعرف بصورة محددة من وما الذي يؤثر في القبطان في لحظة ما ويغير الاتجاه.

وفقا لهذا التشخيص الحصري لم تعد نخبة القرار في عمان تخفي قلقها فكل الاحتمالات واردة وكل شيء يمكن ان يحصل والاساس الاستراتيجي في التحالف مع الادارة الامريكية لم يعد برأي المراقبين يصلح للقياس او لقراء النصوص والمشاهد وهذا الاساس لم يعد صالحا للاسترخاء والاطمئنان.

وعليه برز مؤخرا تفكير يومي واعمق في الداخل الاردني بالملف الايراني، وبرزت استحقاقات لهذه الاولوية في التفكير والتحليل، فمستويات القرار لديها تصور ثابت يقول بان ايران البراغماتية جدا في الواقع لديها مصالح ونفوذ ولديها رغبة في التفوق اقليميا خصوصا بعدما تخلصت من صدام حسين.

وطهران في الفهم الاردن للمشهد تخطط لوجستيا وسياسيا للاقتراب اكثر ما يمكنها من اهم ملف في منطقة الشرق الاوسط وهو الصراع العربي ـ الاسرائيلي واهدافها التكتيكية من هذا الاقتراب لها علاقة مباشرة برغبتها في تحسين شروطها التفاوضية مع الادارة الامريكية فهناك جزء في التركيبة السياسية الايرانية يقبل بتقاسم النفوذ على دول المنطقة مع اسرائيل.

وبالقياس على هذا المنطق يرى السياسيون الاردنيون بان طهران لا تفكر بالاقتراب من الحيز الجغرافي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي لكي تحرر القدس لكن لديها نظرة سياسية براغماتية وتصور عن دورها الاقليمي في السياق، وهذا التحليل الذي يدور بكثافة وسط النخبة في عمان يستعيد بعض الجذور التاريخية لاحتمالات التعاون بين الايرانيين والتيار المحافظ في الادارة الامريكية، فصفقة ايران كنترا في عهد رونالد ريغان كانت صفقة بين المحافظين ورموز التطرف في الادارة الايرانية وكانت دليلا على حلقة اتصال ممكنة بين اسرائيليين وايرانيين.

وعمان تقول انها ترصد بكل مجساتها وجود تيار لا يستهان به داخل واشنطن يؤمن بالتحالف مع قوة مركزية في المنطقة هي ايران والمجسات نفسها ترصد دائما اراء لمنظرين ومثقفين ايرانيين يؤمنون بالاقتراب وفقا لميزان المصالح مع اسرائيل.

وفي نفس الفهم الاردني فايران موجودة بكثافة في العراق وهي متحكمة في سورية ولها دور محوري في لبنان ومؤخرا دخلت كعامل اقليمي في عمق الأزمة الفلسطينية ولها دور كبير بالتأكيد في الخليج ودور اكبر في ملف النفط في العالم وتقيم اتصالات خلفية مع دول الخليج الصغيرة مثل قطر والبحرين وحتى سلطنة عمان.

وبالتالي فان كل ذلك يشكل عناصر قلق بالنسبة للحكومة الاردنية ليس على الاردن فقط ولكن على النظام العربي المحوري مما يفسر اهتمام عمان باقناع كل من الرياض والقاهرة بالتحرك خصوصا بعدما فتحت قناة اتصال مقلقلة جدا بين الرياض وطهران ويقابل ذلك في التصور الاردني نظام عربي منهار ومتهتك ومشغول بالاستقطاب الثنائي والفردي وبالنكايات الصغيرة على مستوى الزعماء والوزراء والقادة.

فوق ذلك اعلنت عمان عدة مرات عن اشارات تستهدف دورا ايرانيا يخص محاولات اختراق وتهريب سلاح في الاردن فيما ترددت معلومات عن تسليم حزب الله صواريخ واسلحة بمدى يمكن ان يطال الجغرافيا الاردنية، كما يراقب الاردنيون ما يفعله شيعة ايران في العراق حيث توجد عمليات قتل جماعية للسنة وعمليات تسجيل وتجنيس لآلاف الايرانيين وتفوق ايراني كامل في المعادلة العراقية يخلق كل هوامش المناورة أمام الايرانيين في مقابل الامريكيين.

ووسط كل هذه التعقيدات في الموقف تدرك عمان الان عدة حقائق ابرزها واولها ان احتمالات توجيه ضربة عسكرية لايران لم تعد على الاطلاق قائمة وان صفقة حول الملف النووي تم ترتيبها كمخرج للطرفين وان المجموعة التي تنادي بالتفاهم مع ايران في واشنطن تتقدم وان بعض دول الخليج الصغيرة تتحرك في الاتجاه الايراني نكاية بالسعودية فقط وان ايهود اولمرت براغماتي ونفعي بطريقة متوحشة وهو بالتالي مستعد لاي صفقة من اي نوع قد تساعده في تطبيق برنامجه الاحادي.

كما يدرك الاردنيون بان بعض المشاهد الاضافية او الهامشية تقع في نفس الدائرة، فالتحالف مع الامريكيين قائم وصلب لكن سيناريوهات السفينة العملاقة التي لايعرف كل من فيها ما يفعل الاخر عالقة في الذهن في الوقت نفسه وحماس الخارج وضعت بيضاتها في السلة الايرانية والخطاب الديني الايراني غطاء يستخدم لاغراض سياسية كما تقول عمان بعدم وجود اسباب تمنع الايرانيين من الضغط على الاردن لالحاقهم في دائرة سورية وحزب الله.

احمدي نجاد

ايهود اولمرت

وفي المحصلة ما يمكن قوله باختصار ان الحكومة الاردنية اولا تهتم جدا بكل التفاصيل سابقة الذكر وتراقبها وتتابعها، وثانيا تحاول البحث عن مخارج، فمعركة الاردن وكما يفهم من خطابات الاعلام الرسمي المحلي ليس التصدي للنفوذ الايراني انما الحفاظ على مصالح المواطن الاردني وكيانه ودوره ومستقبله مما يفسر القراءات الداخلية العنيفة التي عرضت مؤخرا تحت عنوان مصالحنا والتهديد الايراني، فاولمرت لا يقدم اي دليل على انه شريك حقيقي في السلام او مهتم بمصالح الشريك الاردني ولا يقدم اي دليل على ان عمليات القصف العشوائي التي يأمر بها لا تتضمن من حيث اهدافها اسقاط استفتاء محمود عباس مما يفسر في الواقع دعوة اولمرت وعباس معا للمشاركة في مؤتمر نوبل الذي يعقد الان في البتراء.

الاردن يرد على «هيومن رايتس ووتش»: النواب الأربعة اثاروا الفتنة وخالفوا القوانين ولن نسمح بتمجيد الإرهاب

عمان ـ «القدس العربي»:

وجه وزير العدل الأردني الدكتور عبد الشخانبة امس رسالة الى منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومان رايتس ووتش) اثر انتقادها الحكومة بسبب توقيف اربعة نواب ينتمون الى جبهة العمل الاسلامي شاركوا في تعزية اسرة ابي مصعب الزرقاوي بتمجيد اعماله الارهابية.

واكد الشخانبة في الرسالة ان اعتقال النواب جاء بعد ان تقدمت ثمان من اسر ضحايا تفجيرات عمان بشكاوى ضدهم ووجه لهم الاتهام بانتهاك القوانين الاردنية والتحريض على الكراهية والعنف والفتنة مشددا ان ضمان حرية التعبير لا يعني السماح بتمجيد الارهاب او الارهابيين وفق معيار قانوني او قيمة اجتماعية.

واكد الوزير في رسالة نادرة من نوعها ان السلطات إعتقلت النواب المنتمين الى جبهة العمل الاسلامي بعد ان تقدمت ثمان من اسر الضحايا الذين اغتيلوا في تشرين الثاني في التفجيرات الارهابية بشكاوى ضدهم وقد اتهموا بانتهاك القوانين الاردنية والتحريض على الكراهية والعنف والفتنة (المادة 150 من قانون العقوبات).

مؤكدا انه ليس هناك بلد يقبل ان يقوم مواطنوه علانية بتمجيد الارهابيين والذين يقتلون بالجملة، اضافة الى ذلك فليس هناك بلد يقبل ان يقوم اعضاء مؤسساته التشريعية وممثلو مواطنيه بدعم وتشجيع الارهاب ضد اهل بلدهم وليس هناك بلد يقبل لشبابه واطفاله ان يتخذوا الارهابيين قدوة ومثالا يحتذى.

وإعتبرت رسالة الوزير الأردني ان النواب الاربعة الموقوفين لم يقوموا بمجرد اداء واجب اجتماعي او وطني عندما قدموا التعازي لاسرة احد الافراد المتوفين ولكنهم اختاروا ان يمجدوا الجرائم ضد مواطنيهم بالدفاع عن ارهابي وتكريمه بتسميته شهيدا وهكذا فهم يشجعون الاخرين على الاقتداء بهذا المثل في اغتيال الابرياء من النساء والاطفال.

وقالت الرسالة: ان هؤلاء النواب ليسوا مواطنين عاديين يعبرون عن حقهم في حرية التعبير ولكنهم يمثلون الجمهور وينتمون الى حزب سياسي رئيسي مسؤول امام الشعب الاردني وتبعا لذلك فان اعمالهم تشكل بصورة واضحة اهانة لكرامة الاسر وذكرى الضحايا وستعمل على اثارة الفتنة في المجتمع كما ان ضمان حرية التعبير لا يعني السماح بتمجيد الارهاب او الارهابيين وفق اي معيار قانوني او قيمة اجتماعية.

مشيرا الى ان الحكومة الاردنية لن تتدخل في الاجراءات القانونية اثناء سير هذه القضية وهي واثقة من قدرة الجهاز القضائي على الوصول الى قرار عادل وفقا للقوانين الاردنية لحماية مواطنيه من التحريض على العنف والفتنة وفي الوقت الذي يحترم فيه حقوقهم وحرياتهم التي ضمنها الدستور.

وختم الوزير رسالته بالقول: ان الاردن لن يتسامح مع اولئك الذين عقدوا العزم على نشر ثقافة الكراهية وعدم التسامح في المجتمع باسم الدين او حرية التعبير وستظل قوانيننا هي الضامن الذي سيعمل في نهاية المطاف على ان نظل متحررين من ثقافة العنف».

شهادة من سيناء عن تكريم المتعاملين مع اسرائيل وإهمال المناضلين.. زوجة أيمن نور تتهم جمال مبارك بإعداد مؤامرة التوقيعات المزورة لزوجها

«الاخوان» يهاجمون هيكل بسبب عبد الناصر.. سخرية من جهل مجلس الشعب بما يحدث للقضاة.. واتهام الأهلوية بمحاولة تدمير «الزمالك»

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الخميس عن موافقة مجلس الشورى على مشروع قانون السلطة القضائية، واستمرار مجلس الشعب في مناقشته، ولن يخرج الأمر عن موافقين. طبعا موافقون، بسبب أغلبية الحزب الوطني الحاكم التي لا وجود لها في الشارع، ومباريات كرة القدم في كأس العالم، وامتحانات الثانوية العامة وقرار وزير الصحة السماح لعشر شركات مصرية عامة وخاصة بانتاج الفياغرا بنفس مواصفات شركة فايزر ويتراوح سعر القرص من جنيه ونصف الى سبعة جنيهات، ولو حدث هذا فعلا فسيكون أول انجاز شعبي حقيقي لهكذا نظام، واجتماع رئيس الوزراء أحمد نظيف مع وزير النقل لبحث فضيحة بناء الوزارة كراج في ميدان رمسيس ارتفع ثلاثة طوابق شوه المنطقة ذات الطابع الاثري وسماح وزارة الزراعة باستيراد كتاكيت الرومي، وحضور وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي حفل اكاديمية ناصر بتخريج خمس دورات، واجتماع الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية مع نقيب الصحافيين جلال عارف لبحث مشروع قانون منع الحبس في قضايا النشر قبل الدفع به لمجلسي الشعب والشورى. واستمرت الصحف في الاهتمام بمشكلة اصحاب التوتوك ومنع إدارة المرور من عملهم في نقل الركاب لعدم وجود ترخيص لها، وهي عبارة عن موتوسيكل تم تحويله بواسطة صندوق وعدة مقاعد لنقل الركاب.

وإلى شيء مما لدينا اليوم:

طلعت وعز

ونبدأ بمعركة طلعت السادات وأحمد عز وما تبقى من هجوم زميلي وصديقي وقريبي سعيد عبدالخالق رئيس تحرير «الميدان» فقال عن أحمد عز وعائلته:

«رغم أن والد الرئيس السادات لم يصدر قرار من مجلس الوزراء باعتقاله مع ابنه الرئيس السادات بتهمة الاتجار في العملة الصعبة ضمن 72 تاجر عملة يتلاعبون في اسعار الدولار من بورسعيد الى القاهرة ولم يتم القاء القبض على والد الرئيس السادات وترحيله مكبلا بالقيود الحديدية الى سجن قسم الخليفة ثم مزرعة طرة ولم يهرب الرئيس السادات خشية تنفيذ قرار الاعتقال الصادر من مجلس الوزراء ضده، ولم يختبئ الرئيس السادات في شقة بعمارة كايرو بلازا بجوار البنك الاهلي ولم يستعن محامي أسرة والد السادات بمؤسسة خبرة مصرفية ونقدية «مكتب عودة» لاعداد دراسة اقتصادية وتقديمها للجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء ووزير الداخلية ـ طبعا طبعا في حياة والد الرئيس السادات ولم يصدر قرار ثان من مجلس الوزراء بوقف عملية الاعتقالات والافراج عن والد الرئيس السادات، ولم تقم نيابة الشؤون المالية منذ اكثر من 50 عاما بحفظ التحقيق في عملية ضبط 500 ألف دولار في حقيبة مع سكرتير الرئيس السادات. وبالمناسبة هذا المبلغ قرض من أحد البنوك، الخاصة وقتها، هذا تاريخ أسرة الرئيس الراحل السادات، لم يحدث لها هذا أو ذاك.

والشهادات لله، ألقى البوليس السياسي القبض على أنور السادات بتهمة الاشتراك في اغتيال أمين عثمان رجل الانكليز الأول في مصر وصدر ضده حكم في هذه القضية أي أن تاريخ أسرة السادات وأبيه وأجداده مشرف لأنها أسرة وطنية بسيطة لم تتاجر في العملة الصعبة، ولم يكون الرئيس السادات ثروته من البورصة وخلافه، وهذا التاريخ لم يغفر للرئيس السادات عندما تطاولوا عليه وعلى والده وأجداده وهذا التاريخ لم يثر الحزب الوطني للانتقام من الذين سبوا ولعنوا مؤسس الحزب وأسرته.

هذا في الوقت الذي سمعنا فيه أحمد عز يتحدث عن أبيه وأجداده بكل فخر واعتزاز باعتبارهم أشبه بعائلات طلعت حرب وعبود باشا وسباهي ومختار ابراهيم والعبد، وبصراحة اجداد أحمد عز تقدموا وتفوقوا على هؤلاء جميعا، ولو عاش جميع مليونيرات ما قبل الثورة لم تكن ثرواتهم سوف تبلغ الآن مليارا او ملياري جنيه، والمثير للسخرية ان اعضاء المجلس الموقرين وقفوا يصفقون للمهندس أحمد عز عندما تحدث عن امجاد اجداده وعلى رأي المثل: «احنا عارفين البير وغطاه»!

وأراد كاتب «الدستور» الساخر بلال فضل ان يدلي بدلوه في هذه المعركة على طريقته الخاصة، فقال في بابه ـ قلمين ـ

«بكيت بالدموع عندما قرأت ما قاله الدكتور فتحي سرور للنائب الشجاع طلعت السادات عن أمين تنظيم الحزب الوطني وصديق جمال مبارك السيد أحمد عز والذي قال عنه سرور «حرام ياشيخ أنا كنت فاكر الواد واد جامد قوي، واكتشفت انه غلبان، ده قعد ثلاثة أيام لا بياكل وعنده اكتئاب وقعد في البيت، اخذت أتخيل أحمد عز وهو مربي دقنه في البيت وقاعد في الصالة لأنه مكسوف يخرج البلكونة لكي لا يرى الشماتة في عيون الجيران وهم ينشرون الغسيل لذلك اضطر للجلوس في الصالة برغم انها ضيقة جدا، أعتقد ان الشعب المصري كله الآن صعبان عليه أحمد عز فربنا ما يحكم علينا بقهرة راجل في بيته، لذلك نناشد السيد أحمد عز، أن يخرج من حبسته في الصالة، وما يخليش أي حاجة تضايقه ويتمتع بفلوسه ونحن نعده اننا سنجبر طلعت السادات على ألا يسأله من أين لك هذا أبدا، وبعدين ياسيد أحمد عز من كان جمال مبارك صديقه فليس عليه أن يغضب إذا سأله الناس «سياخك طولها كام» لأنها بالتأكيد حتكون متستقة صح صح صح.

السيدة نيللي ياسين شقيقة حرم السيد أحمد عز اتصلت ببرنامج «القاهرة اليوم» وشكرت كثيرا في أبو نسب وقالت لكي تفسر للمصريين سر ثروته المهولة التي حققها في بضع سنوات عجاب على المصريين فقط ان «الاستاذ أحمد عز مدمن عمل» كنت أظن أن مصر مليئة بالملايين من مدمني العمل، لكن أتضح خطئي لأن أحدا منهم لم يحقق ما حققه أحمد عز الذي أصبح طبقا لكلامه يمتلك 63 في المائة من سوق الحديد والصلب في مصر، ثم يقول لنا ان حصصه خاضعة لجهاز منع الاحتكار الذي يبدو أن تعريفه للاحتكار هو أن تصل نسبة عز إلى 99 في المائة، أرأيتم ماذا يفعل الإدمان بفلوس مصر».

هذا البلال خفيف ظل ورب الكعبة، وعبارة ـ سياخك طولها كام ـ ترد في الاعلان عن أسياخ حديد عز ـ الدخيلة يذاع كثيرا في التليفزيون خاصة في شهر رمضان.

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني والذي اتهمته جميلة اسماعيل زوجة زميلنا أيمن نور، في مقال لها بجريدة «الغد» بأنه وراء ما حدث لزوجها قائلة:

«وإذا كانت تصريحات جمال مبارك خلت من أي تعليق واضح أو عدائي تجاه قضية «الغد» إلا أن بعض التصرفات والأفعال ألقت بظلال كثيفة على احتمالات وجود دور لجمال ولو عن بعد في هذه المؤامرة وأهم مظاهر هذا الدور:

1 ـ قيام جمال شخصيا باستدعاء رجال الأعمال الشباب لاثنائهم عن المشاركة في تأسيس الغد وخاصة من احدى الاسر التي تملك احدى الشركات الصناعية الكبرى المخصصة في مجال الاجهزة المنزلية ومنحهم مواقع قيادية في الوطني نظير تخليهم عن مواقعهم في الغد، ولدينا اسماء محددة.

2 ـ استخدام أحد رجال الأعمال المقربين منه للضغط على الشخصيات العامة المسيحية التي انضمت لـ«الغد» للانسحاب منه ـ ولدينا وقائع بعينها.

3 ـ استخدام وزير الاعلام انس الفقي وهو من المجموعة المقربة له في تهميش «الغد» بل تشويه الحزب عبر العديد من برامج التليفزيون الرسمي بث اخبار كاذبة وغير صحيحة على شريط أخبار التليفزيون.

4 ـ قيام أحد الصحافيين المقربين من جمال والمحسوبين عليه بقيادة حملة ضارية ضد الغد وقياداته وبث اخبار كاذبة ضد «الغد» وحتى الآن.

5 ـ تورط عبدالله كمال عقب قيام «الغد» مباشرة أي قبل تلفيق القضية بثلاثة أشهر وفي حوار خاص مع أيمن نور بالسؤال عن حقيقة وجود توكيلات مزورة الأمر الذي لم يكن يعلم به نور ولا أحد بالغد بل كان حتى موعد الحوار في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 مجرد فكرة في ذهن الأمن لمشروع تلفيق قضية لم تثبت أوراق القضية وجود أي معلومات عنها قبل 18 كانون الثاني (يناير) 2005 فمن أين أتى عبدالله كمال ـ صحافي جمال ـ بهذه المعلومة ان لم يكن هناك سابقة علم لجمال شخصيا للتخطيط لتلفيقها خاصة ان هذا الحوار لم يذع وكان عبدالله كمال ادعى انه كان تمهيدا لتصوير برنامج وهمي باسم «ولكن» الذي لم يظهر مطلقا حتى الآن على أي قناة مصرية أو عربية.

6 ـ تورط لجنة السياسات في مساندة المفصولين من الحزب في اصدار صحيفة باسم «الغد» ـ بدون ترخيص ـ في سابقة لم تحدث في تاريخ مصر بل ان العدد الاول حملت عناوينه تأييدا لجمال في تولي الرئاسة.

7 ـ إجراء اتصالات مع المفصولين عن طريق وسطاء كما تردد مؤخرا أن لقاء تم بين أحدهم وجمال شخصيا».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها من نصيب زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» الذي قال:

«الغريب أنك تسمع من مسؤولين كثيرين لغوا ورغيا كثيرا في لوم وتأنيب أو في السخرية والتهكم من الذين يتحدثون عن ضرورة مواجهة ضعفنا وعدونا ومقاومة الطغيان والاستعمار من الخارج والاستحمار من الداخل فيقولون ناصحين لهؤلاء الباحثين عن الحرية: ابعدوا بقى عن العنتريات دي! أو يصفون كل مناهض لحكم ظالم واستبداد باطش بأنه من أصحاب العنتريات الفارغة!

ولكن كيف نجحت إسرائيل فيما فشلنا فيه؟ اسأل عن الاستبداد والطغيان الذي يحكم مصر، على مدى خمسة وعشرين عاما جاء رؤساء وزراء لاسرائيل وتبدلوا وتغيروا وراحوا وجاءوا بينما التعددية في مصر مفقودة ومنتهية، انتخابات اسرائيل الحرة ونحن نعيش انتخابات التزوير والتزييف، في اسرائيل يسجنون العرب ويعذبونهم وفي مصر نرحب بالاسرائيليين ونسجن المصريين من كفاية والاخوان واليسار في اسرائيل يحاكمون ابن شارون وفي مصر يرشحون الأبناء لوراثة في السلطة والمدد والبلد، في اسرائيل تتصارع الأحزاب وتتفاعل فيما بينها وتتحالف وتتآلف وفي مصر يقهرون الأحزاب ويحلونها ويطاردون الديمقراطية والحرية، فرق وفارق بيننا وبينهم، إذن فلنفعل فعلهم!

ولكن كيف نحصل على الحرية والديمقراطية من أنياب الطغيان والتمسك بالسلطة والخلود الأبدي على مقعد الحكم والقوانين المقيدة للحريات وأمن الدولة والمباحث والخوف من السجن والمعتقل والفزع على لقمة العيش؟!».

وفي نفس العدد كتب زميلنا أحمد فكري تحقيقا عن مخصصات الرئيس مبارك، وقال في احدى الجمل عن اقرار ذمة الرئيس الراحل أنور السادات:

«وفق هذا الاقرار كان السادات يملك عشرة أفدنة زراعية في ميت أبو الكوم سعر الفدان وقتها 28 ألف جنيه وبيتا ريفيا تصل مساحته إلى ألف ومائتي متر، وقصرا في الجيزة حصل عليه قبل توليه الحكم بقرار من الرئيس عبدالناصر وتصل مساحته إلى أربعمائة متر وتصل قيمته إلى 25 مليون جنيه.

ولقد دهشت من هذه المعلومة التي فبركها للأسف أحمد فكري وأخترعها خلافا للواقع ولما هو منشور ومعلوم وكان يجب أن يكون ملما به قبل ان يقحم نفسه في هذه القضية، فلم يوقع خالد الذكر على قرار بمنح السادات وهو نائب له قصرا، لأن القصور ملك الدولة وموروثة من العهد الملكي، اللهم إلا إذا كان يريد أن يقول ان عبدالناصر كان يملك عدة قصور ملكية خاصة وتبرع بأحداها لنائبه، اما حقيقة الرواية، فهي أن السيدة جيهان السادات حرم نائب رئيس الجمهورية أرادت تغيير مسكنها في الجيزة وشراء قصر قريب يملكه لواء الجيش الموجي فرفض أن يبيعه ففوجئ بأن نائب الرئيس أنور السادات اصدر قرارا بالتحفظ على القصر، وكان عبدالناصر وقتها يعالج في تسخالطبو في الاتحاد السوفييتي وأسرع الموجي الى سامي شرف مدير مكتب معلومات عبدالناصر وعند عودته من الاتحاد السوفييتي طلب عبدالناصر أن يذهب إلى قريته في ميت أبو الكوم ولا يعود منها إلا إذا أمره بذلك، وألغى قراره بالتحفظ وأعيد القصر لصاحبه، وقد انتشرت شائعة وقتها بأنه ستتم إقالة السادات بسبب غيابه واضطرت الصحف لنشر نبأ عن اصابته بوعكة صحية، فمن أين جاء أحمد فكري بحكاية أن خالد الذكر أصدر قرارا بمنح السادات قصرا؟!

ويبدو ان «الدستور» سوف تستحوذ اليوم على قضية المعارك والردود، فقد نشرت تحقيقا لزميلنا محمد الدسوقي رشدي عن ردود الاخوان المسلمين على ما ذكره محمد حسنين هيكل في أحدث حلقاته بقناة الجزيرة ـ تجربة حياة ـ عن محاولة الاخوان اغتيال خالد الذكر في ميدان المنشية بالاسكندرية عام 1954، وأكدها لأنه كان شاهدا لها، وقابل مرتكب المحاولة، بينما يسميها الاخوان تمثيلية، وجاء في تحقيق الدسوقي:

«وأكد الدكتور عبدالمنعم أن حادث المنشية الذي يدعو الاستاذ هيكل الاخوان للاعتراف به هو بالفعل تمثيلية بشهادة الجميع والكل أكد أن الاخوان لا علاقة لهم به وهو نفس الكلام الذي أكده الدكتور محمد علي بشر عضو مكتب الارشاد مشيرا الى ان الاستاذ هيكل غائبة عنه الكثير من التفاصيل ولذلك جاءت رؤيته منقوصة فهو لم يعرف ما كان يدور داخل الاخوان في ذلك الوقت ثم أن حادث المنشية كان لعبة مخابراتية اختلطت فيها المعلومات والتفاصيل ويبدو أن الأمر التبس على هيكل. وعن حادث المنشية أكد مهدي عاكف أن ما ذكره هيكل غير صحيح فكل الناس تعلم أن ما حدث في منشية البكري تمثيلية مدبرة كما ذكر حسن التهامي أحد المقربين من عبدالناصر واللواء محمد نجيب وبذلك يبدو الآن هيكل هو الوحيد الذي يتعامل مع حادث المنشية على انه حقيقي».

وفي الحقيقة الأمر فان جرأة هؤلاء الناس على الحقائق وانكارها ببساطة تدهشني فعندما يؤكد عبدالمنعم أبو الفتوح ان الحادث تمثيلية بشهادة الجميع والكل فمن هم الجميع والكل؟! ألم يكن من الأوفق ان يقول ان هناك من يقول ذلك، وآخرون يؤكدون ان الحادث حقيقي، وأن هناك اخوانا مسلمين مثل الشيخ يوسف القرضاوي وغيره اعترفوا ان العملية قام بها جناح من الجماعة من وراء ظهر المرشد المرحوم أحمد حسن الهضيبي؟!».

وإلى «المصري اليوم» أمس ومجدي مهنا ومعركته ضد الدكتور سرور وقوله عنه:

«أقسم الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بالله العظيم، بأنه لا يعرف الوضع القانوني لنادي القضاة، ودخل في جدل قانوني مع بعض نواب المعارضة وطرح تساؤلاته:

هل النادي شركة أم جمعية أم إدارة تابعة لوزارة العدل؟

جاء هذا الجدل في اطار التساؤلات التي تسربها الحكومة حول مدى مشروعية المطالب التي يرفعها النادي في مشروع قانون السلطة القضائية، والتي بدونها لا يتحقق استقلال القضاء، وفي اطار التشكيك في دور النادي وفي الصفة التي يتحدث بها باسم قضاة مصر، كنوع من الالتفاف على المطالب التي يرفعها وصرف الأنظار عنها، والذي يحسم هذا الجدل القانوني، ويحسم كذلك التساؤلات التي طرحها الدكتور فتحي سرور، هو التقرير الصادر عن هيئة مفوضي المحكمة الادارية العليا، بعدم خضوع نادي القضاة لوزارة الشؤون الاجتماعية واختصاص محكمة النقض وحدها دون غيرها بالنظر في شؤون رجال القضاء وناديهم.

وقال التقرير: ان نادي القضاة أنشئ عام 1939 قبل صدور أي قانون لتنظيم العمل الاجتماعي ونصت المادة الثانية من القانون الأساسي لنادي القضاة الصادر بقرار مجلس إدارة النادي بجلسة 22 مايو 1990 على أن «الغرض من النادي توثيق روابط الإخاء والتضامن، ورعاية مصالحهم ودعم استقلال القضاء ورجاله».

ولهذا فمن أهم واجبات نادي لقضاة، السعي لدعم استقلال القضاء، والتفسير المنطقي لنصوص «الدستور» هو أن نادي القضاة ا يخضع لسلطان جهة الادارة باعتباره جمعية خاصة، لكن له سمة ذاتية خاصة باعتباره شأنا من شؤون القضاة، ذلك لأن القول بغير ذلك، بإخضاع نادي القضاة تحت طائلة الجهة الادارية ـ وزارة الشؤون ـ يؤدي بالضرورة الى النيل من استقلال القضاء، وقال التقرير: ان السلطة التنفيذية تعاملت مع نادي القضاة منذ انشائه عام 1939 وحتى الآن، باعتبار انه لا يعد جمعية خاصة شأنه كسائر الجمعيات وظهر ذلك بوضوح في أحلك الفترات التي مرت على القضاء المصري إبان مذبحة القضاء عام 1968.

وقال أيضا: ان اعتبار نادي القضاة جمعية خاصة سيؤدي إلى امتهان كرامة القضاة وجعلهم محل تقييم من جهة الادارة، وهو أمر لا يجوز التسليم به.

هل أجاب التقرير عن التساؤلات التي طرحها الدكتور فتحي سرور؟ وهل يستطيع الآن أن يحدد؟ هل نادي القضاة هو جمعية أم شركة أم إدارة تابعة لوزارة العدل؟ وهل لايزال عند موقفه عندما اقسم بالله العظيم بأنه لا يعرف الوضع القانوني لنادي القضاة؟».

ما هذا الاحراج الذي يتعمده مجدي لرئيس المجلس؟!

الأهلي والزمالك

وإلى معركة الأهلي والزمالك وقرار حسن صقر رئيس المجلس القومي للرياضة بتجميد صلاحيات مرتضى منصور رئيس مجلس إدارة الزمالك بسبب تعديه بعد فوز الأهلي بالكأس على أعضاء مجلس إدارة الأهلي في حضور مندوب الرئيس مبارك، وكان رأي زميلنا بـ«الاخبار» أنور محمد ويبدو انه زملكاوي ان هناك مؤامرة ضد الزمالك شرحها لرئيس الوزراء امس بقوله:

«رسالتي هذه الى الدكتور احمد نظيف رئيس الوزراء أقول فيها له عن البعض من المتعصبين وأصحاب المصالح الشخصية في الأهلي والزمالك الذين يريدون تدمير نادي الزمالك والكرة المصرية، فئة قليلة متعصبة لا تنتمي على الاطلاق للأخلاق والمبادىء والقيم الرياضية تحالفوا من أجل إسقاط الزمالك.

أول هؤلاء الحلفاء بعض المتعصبين الأهلاوية الذين يحاولون تدمير الزمالك والاسماعيلي وانبي وحرس الحدود والترسانة والمصري باغراء اللاعبين بالملايين مما أهدر عشرات الملايين من الجنيهات في الأهلي في صفقات لم يستفد منها النادي منها نادر السيد وأكوتي «المصري» ومحمد عبدالله «الاسماعيلي» وسماكة «الترسانة» ومحمد صديق وطارق السعيد «الزمالك».

وثاني هؤلاء الحلفاء اتحاد الجبلاية اتحاد الكرة سابقا!! الذي يضم بعض المتعصبين للأهلي ويسيطرون على كل كبيرة وصغيرة في صفقات اللاعبين وتجارة الملابس والأدوات الرياضية!! الى جانب حربهم الجسور ضد الكابتن حسن شحاتة المدير الفني الذي قاد فريقنا القومي الى الحصول على بطولة افريقيا بسبب انه زملكاوي!

ورابع هؤلاء الحلفاء هم المتعصبون في الزمالك وأصحاب المصالح الشخصية الذين يقاتلون من اجل الحصول على مقعد في مجلس إدارة النادي انتظارا لميعاد تجديد عقود البوتيكات التي تصل إلى 3 مليارات جنيه ليحصلوا على العمولات الضخمة من تحت الترابيزة ولا يهمهم في ذلك صلاح الزمالك أو استمراره في الحصول على البطولات فقد تحالف البعض من الأهلوية والزملكاوية لتقسيم عمولات الاعلانات على سور الزمالك فيما بينهم وتحالفوا ايضا على عدم اتمام صفقة عمرو زكي واللاعبين الجدد للزمالك».

ونترك «الاخبار» الى المسائية في نفس اليوم ـ الخميس ـ ورئيس تحريرها زميلنا حسن الرشيدي الذي كان له رأي مخالف عبر عنه بقوله في عموده اليومي ـ آخر كلام ـ

«ما حدث في المقصورة، هو نتيجة طبيعية لحالة الانفلات التي أصابت حياتنا والصمت الذي سيطر على أجهزتنا، والسلبية التي اصابت القائمين عليها، فلم نسمع أن أحد مدمني الشتائم والسباب والعربدة قد اتخذت الاجهزة المختصة موقفا رادعا ضده ولم يحدث أن اتخذ رئيس المجلس القومي للرياضة ومن قبله وزير الشباب والرياضة قرارا شجاعا ضد أعمال البلطجة والسلوك السيئ بنادي الزمالك أو غيره.

كل الذين حضروا واقعة المقصورة الشهيرة استنكروا تصرفات مرتضى منصور رئيس الزمالك «الموقوف»، وبعضهم استنكر تصرفات أحد أعضاء مجلس إدارة الأهلي، فما حدث في المقصورة، هو «عار» على الرياضة إساءة لصورة الدولة، وهيبتها ولكن هذا لم يكن غريبا، بل متوقعا حدوثه، طالما اصيب الشارع بحالة انفلات، ويلبي المسؤولون طلبات اصحاب الصوت العالي، وتترك الدولة البلطجية يفعلون ما يشاءون دون عقاب أو محاسبة».

حكايات وروايات

وأخيرا، إلى الحكايات والروايات وستكون اليوم ومن نصيب صاحبنا محمد البرغوثي وأوجع بها قلوبنا حسرة على الانحطاط الذي آلت إليه بلادنا قبل أن توجع قلوب نخيل سيناء، قال وقد أدخل المزيد من الأحزان إلى نفوسنا:

«في عام 1985 زرت محافظة شمال سيناء وقضيت حوالي عشرة أيام بين